

روح المعاني

فأما مفروقاً في الأطهار فلا لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لابن عمر حين طلق امرأته وهي حائض : ما هكذا أمرت الله إنما السنة أن تستقبل الطهر استقبالا وتطلقها لكل قرء تطليقة وروي أنه E قال لعمر : مر ابنك فليراجعها ثم ليدعها حتى تحيض ثم تطهر ثم ليطلقها إن شاء .

وعند الشافعي لا بأس بإرسال الثالث وقال : لا أعرف في عدد الطلاق سنة ولا بدعة وهو مباح فمالك يراعي في طلاق السنة الواحدة والوقت وأبو حنيفة يراعي التفريق والوقت والشافعي يراعي الوقت انتهى .

وقد فتح القدير في الاحتجاج على عدم كراهة التفريق على الإطهار وكونه من الطلاق السني غير ما ذكر عن ابن عمر أيضا وقد قال فيها ما قال إلا أنه في الآخرة رجح قبولها والمراد بإرسال الثالث دفعة ما يعم كونها بألفاظ متعددة كأن يقال : أنت طالق أنت طالق أنت طالق أو بلفظ واحد كأن يقال : أنت طالق ثلاثا وفي وقوع هذا خلاف وكذا في وقوع الطلاق مطلقا في الحيض فعند الإمامية لا يقع الطلاق بلفظ الثالث ولا في حالة الحيض لأنه بدعة محرمة وقد قال صلى الله عليه وسلم : من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ونقله غير واحد عن ابن المسيب وجماعة من التابعين وقال قوم منهم فيما قيل طاوس وعكرمة : الطلاق الثالث بضم واحد يقع به واحدة وروي هذا أبو داود عن ابن عباس وهو اختيار ابن تيمية من الحنابلة وفي الصحيحين أن أبا الصهباء قال لابن عباس : ألم تعلم أن الثالث كانت تجعلوا واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر قال : نعم وفي رواية لمسلم أن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثالث واحدة فقال عمر : إن الناس قد استعجلوا في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيته عليهم فأما ما روي عنهم ومنهم من قال في المدخول بها : يقع ثلاث وفي الغير واحدة لما في مسلم وأبي داود والنسائي أن أبا الصهباء كان كثير السؤال من ابن عباس قال : أما علمت أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة فقال ابن عباس : بلى كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوا ذلك واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر الحديث والذي ذهب إليه جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين ومنهم الأئمة الأربعة ووقوع الثالث بضم واحد بل ذكر الإمام ابن الهمام وقوع الإجماع السكوتي من الصحابة على الوقوع .

ونقل عن أكثر مجتهداتهم كعلي كرم الله تعالى وجهه وابن عباس وابن مسعود وأبي هريرة

وعثمان ابن عفان وعبد اﻻ بن عمرو بن العاص الإفتاء الصريح بذلك وذكر أيضا أن إﻻمضاء عمر
الﺛﻼﺛ ﻋﻠﻴﻬﻤﻤﻌﺪﻡ ﻣﺨﺎﻟﻔﺔ ﺻﺤﺎﺑﺔ ﻟﻪ ﻣﻊ ﻋﻠﻤﻬﻢ ﺑﺄﻧﻬﺎ ﻛﺎﻧﺖ ﻭﺍﺣﺪﺔ ﻻ ﻳﻤﻜﻦ ﺇﻻ ﻻﻧﻬﻢ ﻗﺪ
أﻃﻠﻌﻮﺍ ﻓﻲ ﺍﻟﺰﻣﺎﻥ ﺍﻟﻤﺘﺄﺧﺮ ﻋﻠﻰ ﻭﺟﻮﺩ ﻧﺎﺳﺦ ﺃﻭ ﻟﻌﻠﻤﻬﻢ ﺑﺎﻧﺘﻬﺎﺀ ﺍﻟﺤﻜﻢ ﻟﻌﻠﻤﻬﻢ ﺑﺎﻧﻄﺎﺗﻪ ﺑﻤﻌﺎﻥ
ﻋﻠﻤﻮﺍ ﺍﻧﺘﻬﺎﺀﻫﺎ ﻓﻲ ﺍﻟﺰﻣﺎﻥ ﺍﻟﻤﺘﺄﺧﺮ ﻭﺍﺳﺘﺤﺴﻦ ﺍﺑﻦ ﺟﺮ ﻓﻲ ﺍﻟﺘﺤﻔﺔ ﺍﻟﺠﻮﺍﺏ ﺑﺎﻻﻃﻼﻉ ﻋﻠﻰ ﻧﺎﺳﺦ
ﺑﻌﺪ ﻧﻘﻠﻪ ﺟﻮﺍﺏﻴﻦ ﺳﻮﺍﻩ ﻭﺗﺰﻳﻴﻔﻪ ﻟﻬﻤﺎ ﻭﺳﻴﺄﺗﻲ ﺇﻥ ﺷﺎﺀ ﺍﻻ ﺗﻌﺎﻟﺒﻌﺺ ﺁﺧﺒﺎﺭ ﻣﺮﻓﻮﻋﺔ ﻳﺴﺘﺪﻟﺒﻪﺎ
ﻋﻠﻰ ﻭﻗﻮﻉ ﺍﻟﺘﻼﺛ ﻟﻜﻦ ﻗﻴﻞ : ﺇﻥ ﺍﻟﺘﻼﺛ ﻓﻴﻬﺎ ﻣﺎ ﻳﺤﺘﻤﻞ ﺃﻥ ﺗﻜﻮﻥ ﺑﺄﻟﻔﺎﻁ ﺛﻼﺛﺔ ﻛﺄﻧﺖ ﻃﺎﻟﻖ
ﺃﻧﺘﻄﺎﻟﻖ ﺃﻧﺖ ﻃﺎﻟﻖ ﻭﻟﻌﻠﻪ ﻫﻮ ﺍﻟﻈﺎﻫﺮ ﻻ ﺑﻠﻔﻆ ﻭﺍﺣﺪ ﻛﺄﻧﺖ ﻃﺎﻟﻘﺘﻼﺛﺎ ﻭﺣﻴﻨﻨﺬ ﻻ ﻳﺼﻠﺢ ﺫﻟﻚ ﻟﻠﺮﺩ
ﻋﻠﻰ ﻣﻦ ﻟﻢ ﻳﻮﻗﻊ ﺍﻟﺘﻼﺛ ﺑﻬﺬﺍ ﺍﻟﻠﻔﺰﻟﻜﻦ ﺇﺫﺍﺼﺢ ﺇﺟﻤﺎﻉ ﻭﻟﻮ ﺳﻜﻮﺗﻴﺎ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻮﻗﻮﻉ ﻻ ﻳﻨﺒﻐﻲ ﺇﻻ
ﺍﻟﻤﻮﺍﻓﻘﺔ ﻭﺍﻟﺴﻜﻮﺕ ﻭﺗﺄﻭﻳﻞ ﻣﺎ ﺭﻭﻯ ﻋﻦ ﻋﻤﺮ ﻭﻟﺬﺍ ﻗﺎﻝ ﺑﻌﺺ ﺍﻟﺄﻣﺔ : ﻟﻮ ﺣﻜﻢ ﻗﺎﺹ ﺑﺄﻥ ﺍﻟﺘﻼﺛ ﺑﻐﻢ
ﻭﺍﺣﺪ ﻭﺍﺣﺪﺔ ﻟﻢ ﻳﻨﻔﺬ ﺣﻜﻤﻪ